المصدر: السفير
التاريخ : ٣١ اكتوبر ٢٠٠٥

دمشق <<تمأسس>> التعاون مع فريق ميليس: تشكيل لجنة تحقيق خاصة باغتيال الحريري

زياد حيدر

أعلنت سوريا أمس الأول تشكيل لجنة قضائية خاصة برئاسة النائب العام للجمهورية غادة مراد مهمتها الأساسية التعاون مع لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس رفيق الحريري والتحقيق مع الأشخاص السوريين، المدنيين منهم والعسكريين، في كل ما يتعلق بمهمة لجنة ديتليف ميليس.

وذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية <<سانا>> أن الرئيس السوري بشار الأسد <<أصدر المرسوم رقم 96 للعام 2005 القاضي بتشكيل لجنة قضائية خاصة برئاسة النائب العام للجمهورية وعضوية النائب العام العسكري وقاض يسميه وزير العدل تتولى مباشرة إجراءات التحقيق مع الأشخاص السوريين من مدنيين وعسكريين في كل ما يتصل بمهمة لجنة التحقيق الدولية المستقلة بموجب قرار مجلس الأمن الرقم 1595 تاريخ 200547>>.

وينص المرسوم على أن <<تتعاون اللجنة المشار اليها في هذا المرسوم التشريعي مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة ومع السلطات القضائية اللبنانية في كل ما يتصل بإجراءات التحقيق المبينة في هذا المرسوم التشريعي>>. ويوضح أن <<للجنة أن تستعين في تنفيذ مهامها بمن تراه من قضاة مدنيين وعسكريين أو من أفراد الضابطتين العدليتين المدنية والعسكرية>> و<<يعتبر هذا المرسوم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

التشريعي نافذا من تاريخ صدوره>>.

وستتولى القاضية غادة مراد، التي تشغل منصب مدعي عام الجمهورية منذ سنوات عديدة، رئاسة اللجنة. وتابعت مراد دروسها في الحقوق في جامعة دمشق وأصبحت من أولى اللواتي تولين منصب قاض في سوريا في مطلع السبعينات.

وأكد وزير الإعلام السوري مهدي دخل الله أن مراد غير منتمية لأي حزب سياسي ما يؤكد على حرفية اللجنة السورية، مشيرا إلى أن دمشق تهدف من وراء تشكيل اللجنة الى <<مأسسة>> التعاون مع لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري.

وقالت مصادر سورية مطلعة ل<<السفير>> إن هذا المرسوم استند إلى خلفية <<ما جاء في كلام الرئيس السوري عن رغبة سوريا في جلاء الحقيقة في قضية اغتيال الحريري>>. وأوضحت أنه <<بما أن تقرير ميليس تطرق لأسماء سوريين ووقائع جرت في سوريا، فإن القيادة السورية رأت أن هذا يتطلب إجراء تحقيق داخلي سوري، وقد عزز ذلك أيضا إشارة المحقق الدولي إلى سوريين مدنيين وعسكريين>>.

وأضافت المصادر أن هذه اللجنة من الناحية الإجرائية ستقوم <<بالتنسيق المباشر مع لجنة التحقيق الدولية والسلطات القضائية اللبنانية وستكون صلة وصل بين الحكومة السورية وبين تلك الجهات>>.

ونفت المصادر أن تكون اللجنة استجابة لمطلب ميليس، خلال عرض تقريره على مجلس الأمن الدولي في جلسة الاثنين الماضي، بأن يقوم السوريون بتحقيقهم الخاص. وأوضحت أن الجانب السوري فكر في ذلك قبل طرح ميليس لفكرته من دون أن يعلن الموضوع إلى أن تمت الموافقة عليه. وأضافت أن <<التحقيق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الخاص الذي ستقوم به اللجنة سيلبي مطلب ميليس... سنحقق لنرى الحقيقة من وجهة نظرنا في ما يخص التحقيق الدولي، مع العلم أن تحقيقنا ليس بديلا عن التحقيق الدولي>>.

ونفت المصادر أيضا أن يكون لصدور المرسوم وتشكيل اللجنة أية علاقة بزيارة الرئيس المصري حسني مبارك إلى العاصمة السورية يوم الجمعة الماضي، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن ردود الأفعال على هذا القرار اعتبرتها <<خطوة في اتجاه التعاون>>.

وفي السياق، اعتبر وزير العدل السوري محمد الغفري أن تشكيل هذه اللجنة <<يؤكد حرص سوريا على التعاون مع لجنة التحقيق الدولية بغية الوصول إلى الحقيقة لان التوصل إليها في مصلحة سوريا ايضا>>.

وأضاف الغفري، في تصريحات لوسائل الإعلام السورية، أن <<اللجنة ستتعاون مع لجنة التحقيق الدولية ومع السلطات القضائية اللبنانية بهذه الصلاحيات الواضحة الموكلة إليها وستساهم مساهمة فعالة وجدية في الوصول إلى الحقيقة التي هي في مصلحة سوريا ولتحقيق التعاون الذي أعلناه في سوريا منذ البداية>>، مشيرا إلى أن <<هذه اللجنة ستكون همزة وصل بين لجنة التحقيق الدولية والسلطات القضائية اللبنانية وبين سوريا ايضا>>.

وجدد الغفري التأكيد على أن <<سوريا بريئة من هذه الجريمة وهي على استعداد لملاحقة أي سوري يثبت بالدليل القاطع علاقته بها وتقديمه ايضا الى المحاكمة>>.

وقال إن هذه اللجنة ستتولى <<مهمة مباشرة التحقيق مع كل الأشخاص السوريين من مدنيين وعسكريين في كل ما يتصل بمهمة لجنة التحقيق الدولية>>.

وفي السياق، انتقد مجلس الشعب السوري في بيان تقرير لجنة ميليس، مفندا فيه <<التناقضات>> و<<المخالفات القانونية>>. واعتبر المجلس أن التقرير <<يهدف

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

إلى تحقيق غايات سياسية وليس الوصول الى الحقيقة في جريمة الاغتيال>>، مؤكدا في الوقت ذاته <<حرص سوريا على تمتين العلاقات مع لبنان بكل أطيافه على الرغم من محاولات البعض دق أسافين بين الشعبين الشقيقين>>.

من جهة أخرى، أصدرت وزارة الداخلية السورية تعليمات بتشديد الرقابة والتدقيق على المنافذ الحدودية <<لمنع دخول المشبوهين للقيام بأعمال إرهابية في سوريا>>.

وأوضحت <<سانا>> أن الوزارة طلبت من الجهات المعنية التابعة لها <<اعادة اي مشبوه من حيث اتى>>، مشيرة إلى أن <<هذه التعليمات هي تأكيد لتعليمات سابقة انطلاقا من الحرص على الامن والاستقرار الذي تنعم به سوريا>>.

إلى ذلك، نقلت <<سانا>> أمس الأول عن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السورية قوله إن <<مكاتب حركة الجهاد الاسلامي في سوريا مغلقة منذ فترة مديدة شأنها في ذلك شأن مكاتب المنظمات الفلسطينية الاخرى>>. واضاف أن <<النشاط العسكري وشبه العسكري للحركة ينطلق من الاراضي الفلسطينية المحتلة ولا ينطلق من سوريا>>.

وتابع المصدر <<ان احدا لم يدعي ان العملية التي نفذتها حركة الجهاد مؤخرا قد صدرت الاوامر بصددها من دمشق ولذلك فلا علاقة لسوريا بالعملية الاخيرة او بسواها>>، معربا عن <<استغرابه لصدور بيان متسرع في هذا الصدد لا يستند الى أي دليل>> في إشارة إلى بيان للرباعية الدولية صدر الجمعة وطالب دمشق بإغلاق مكاتب الجهاد على الأراضي السورية.

www.ethraadl.com